الكلمة الافتتاحية للأستاذ فادي صعب
أمين عام "الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية"

معالي وزير المالية د. محمد شطح، حضرة الزملاء ممثلي المنظمات الدولية، حضرة رؤساء الهيئات الاقتصادية وجمعيات المجتمع المدني والنقابات المهنية، حضرات ممثلي وسائل الإعلام، الزملاء السادة في الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية، أيها السيدات والسادة.

يسرّني أن أرحب بكم في هذا المؤتمر الذي تنظّمه الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية بالتعاون مع مركز المشروعات الدولية الخاصة ومعهد التمويل الدولي والهيئة الادارية للشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول إلى المعلومات بالإضافة إلى جمعية المحامين والقضاة الأميركيين.

نلتقي اليومَ في محطةٍ أخرى من محطات مسيرة مكافحة الفساد، وهي المسيرةُ التي بدأنها منذ عام ١٩٩٩، من ضمن رؤيةٍ واضحةٍ وهدفٍ محدَّد يترجم بالنهوض لبناء حلقة متماسكة تقتلع أسباب الفساد من جذورها، وتعزز الشفافية بشكلٍ يسمح بمشاركة جميع المعنيين على وضع أنظمة متينة للحفاظ على أسسِ النزاهة الوطنية.

ويعتمد نجاح المبادرات وإنشاء التحالفات الهادفة إلى مكافحة الفساد، على مدى تطبيقنا لأصول الشفافية وبالتالي أن نكون صادقين مع الذات ومع الآخرين في طرح المواضيع أو مناقشتها، خاصةً حين نسعى للتوعية والتثقيف حول أهمية رفع مستوى الأداء عبر تطبيق أسس المساءلة والمحاسبة في شتى المجالات.

هذا المنطق، يدفع بي في البداية إلى النظر إلى الواقع الحالي بكل موضوعية، لأستنتج أننا في لبنان أصبحنا في الحقيقة محترفي الكلام عن مواضيع مكافحة الفساد ومحاربة الفاسدين، غير أننا في مقابل ذلك لا نزال نعتبر هواة عندما يتعلق الأمر في تنفيذ المبادئ وتحقيق الوسائل الهادفة إلى ذلك، بسبب غياب الأدوات الأساسية والإرادة السياسية حتى يومنا هذا.

هذه الموضوعية لا تتناقض مع اعترافي بإيجابية وأهمية كثرة الحديث وإعداد جلسات الحوار في مجتمعنا السياسي والمهني وحتى العام حول ضرورة تعزيز سبل الشفافية وتطبيق قيم

الحكم الصالح وتفعيل أنظمة الديمقراطية، شرط أن تؤدي إلى الانتقال بنا إلى مرحلة جديدة من مراحل مكافحة الفساد، تتخطى الأقوال إلى الأفعال.

هذا تحديداً ما يدفعنا نحن في "الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية" الى متابعة الأنشطة والتحركات ليس فقط على الأصعدة الفكرية والتوجيهية بل أيضاً على المستوى التنفيذي لوضع آليات ضغط لتحقيق الأهداف، من خلال عدة مبادرات ومشاريع و تحالفات من بينها:

١. إنشاء "مجموعة العمل لحوكمة الشركات في لبنان" والتي تعمل على تأسيس معهد المدراء وحوكمة الشركات.
٢. إطلاق "الشبكة الوطنية لتعزيز الحق في الوصول إلى المعلومات" من أهدافها إقرار قانوني حق الوصول إلى المعلومات وحماية كاشفي الفساد.
٣. بناء "شبكة لمكافحة الرشوة والفساد" بالتعاون بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني ووسائل الإعلام.
٤. ال"الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي" و إطلاق مشروع مراقبة الإنفاق الانتخابي.
٥. إطلاق "المركز اللبناني لحماية ضحايا الفساد" الذي يوفّر لضحايا الفساد من كافة الفئات إمكانية عرض مشاكلهم وطلب المساعدة.
٦. إصدار العديد من المطبوعات والكتيّبات التي تعالج مبادئ الحكم الصالح منها "دليل تطبيق مبادئ وأسس حوكمة الشركات في الشركات المملوكة عائلياً والمبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات في الشركات المدرجة التي سوف نعلن عنها اليوم.
٧. إطلاق اتحاد الشباب اللبناني لمكافحة الفساد.

الا أنه أمر مؤسف أن لا تكثر المبادرات الفعلية لتطبيق تلك النظريات بشكل عملي ومتكامل فالمطلوب هو ليس طرح عناوين عريضة وتقديم دراسات سطحية بل المهم هو التنفيذ التطبيقي لخلق تحالفات ثنائية ومتعددة الأطراف على مختلف المستويات وعبر كافة القطاعات لبناء الدولة القوية من خلال مجتمع صحي ومؤسسات متعافية وأفراد نزهاء.

في الختام نشكر فريق العمل الذي ساهم في الإعداد لهذا المؤتمر ولجميع المشتركين معنا اليوم، إذ نأمل أن ننتقل فعلياً إلى مرحلة جديدة مرحلة تنفيذ جميع مبادرات مكافحة الفساد.